

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 28 أكتوبر 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5545)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - أمانة الوطن

الإمارات اليوم

03 - صون حقوق العمال التزام أخلاقي

تقارير وتحليلات

04 - مظاهر استدامة النمو الاقتصادي في الإمارات

05 - الأبعاد الأمنية واللوجستية للمعارك الأخيرة مع «داعش» في العراق

06 - تنظيم داعش.. هل يستطيع المحافظة على بنيته المالية؟

07 - كاتب: يجب على الولايات المتحدة الاعتراف بالهند كدولة كبرى

شؤون اقتصادية

08 - وزير: عُمان قد تخفض الدعم العام المقبل

من إصدارات المركز

09 - أمن الطاقة في الخليج: التحديات والآفاق



أمانة الوطن

عندما تكون المصلحة العليا للوطن هي بوصلة الحركة والتفكير لدى المواطن والمسؤول والبرلماني والإعلامي والمفكر وكل فئات الشعب في أي دولة من الدول، لا بد أن تنعم هذه الدولة بالاستقرار والتنمية والتوافق الداخلي، وهذا أحد الجوانب التي تميز دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها عام 1971، وتقف وراء النهضة الشاملة والرائدة التي تشهدها على المستويين الإقليمي والعالمي.

وتحرص قيادتنا الرشيدة باستمرار على تعزيز هذا الجانب وتعميقه، سواء من خلال تقديمها المثل والقدوة في إعلاء المصالح الوطنية العليا والسهر على تحقيقها وصيانتها، أو من خلال دعوة كل مواطن في أي موقع من مواقع العمل الوطني إلى أن تكون نهضة الإمارات وتنميتها واستقرارها وريادتها هي أساس كل خطوة يخطوها وكل عمل يقوم به، وهذا ما أكده بوضوح صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- في خطاب افتتاح الدور العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس الوطني الاتحادي، الذي ألقاه نيابة عن سموه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، حيث أعرب عن تمنياته بالتوفيق للمجلس الوطني الاتحادي في «تناول قضايا الوطن والمواطن بكل أمانة ومسؤولية»، معتبراً سموه أن هذا هو الطريق الذي يصون «التجربة الاتحادية التي أرسى دعائمها -المغفور له- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وإخوانه الآباء المؤسسون وشارك فيها بالعمل المخلص والجهد الصادق جميع أبناء الوطن وبناته في مواقع العمل ومستوياته المختلفة».

تبدي القيادة الرشيدة اهتماماً كبيراً بالدور الذي يقوم به المجلس الوطني الاتحادي باعتباره أحد الروافد المهمة للتجربة التنموية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعاوناً للحكومة في أداء مهامها بما يلبي طموحات المواطنين، ولذلك يحرص الوزراء على التعاون مع المجلس والتفاعل الإيجابي مع توصياته من منطلق الإيمان بأن التعاون بين الجانبين ضرورة وطنية وأساس لتحقيق النجاح في المسيرة التنموية. وقد أظهر المجلس الوطني الاتحادي على مدى دورات انعقاده الماضية مسؤولية كبيرة في تناول قضايا الوطن، إضافة إلى وعي عميق بما تشهده الإمارات من نهضة شاملة وما تعيشه المنطقة من تحديات خطيرة على أكثر من مستوى تقتضي اليقظة تجاهها؛ للحفاظ على المكتسبات التنموية وتحصين الوطن في مواجهة أي محاولات للنيل من استقراره وسلامه السياسي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، فقد استطاع المجلس الوطني الاتحادي أن يعزز رؤى ومواقف وتوجهات الإمارات على الساحتين الإقليمية والدولية من خلال الفعاليات البرلمانية التي يشارك فيها، وأثبت قدرة كبيرة على التعبير عن السياسة الإماراتية وحشد التأييد لها. وهذا كله يعكس مدى نضج التجربة البرلمانية الإماراتية، والإضافة الثرية التي تقدمها لمسيرة التنمية في الإمارات.

صون حقوق العمال التزام أخلاقي

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من الإنجازات في مجال حماية حقوق العمالة، في إطار التزامها بحماية حقوق الإنسان بشكل عام، فكرامة الإنسان في الإمارات مصونة ومكفولة، بغض النظر عن جنس الفرد أو عرقه أو دينه، أو طبيعة عمله، وهذا الأمر نابع من الثقافة الإسلامية والعربية الأصيلة لديها. هذا إضافة إلى أن الإمارات تؤمن بأن الإنسان هو ركيزة أي عمل تنموي، وهو العنوان الرئيسي الذي تستهدفه الدولة في كل خطواتها على طريق التنمية، كما تعي الدولة أن حماية حق الإنسان في العيش الكريم والأمن والعمل والتنقل الحر عبر الحدود هو معيار ومحدد أساسي لعلاقتها مع العالم الخارجي.

يتجلى هذا الفهم الواضح لأهمية ومحورية قضايا حقوق الإنسان وأهمية صيانتها في سلم أولويات دولة الإمارات العربية المتحدة، في الإجراءات التي تتخذها من أجل حماية حقوق جميع من يعيشون على أرضها، سواء أكانوا مواطنين أم وافدين، وما تحتله قضايا حقوق العمال من أهمية خاصة في اهتمام الدولة، التي تحرص على تطوير قوانينها وأطرها التشريعية والتنفيذية المعنية بهذه القضية، وتتعدد القوانين التي توفر الحماية القانونية للعمال، ومنها قانون المعاملات المدنية، وقانون العقوبات الاتحادي، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، وغيرها من القوانين، وفي الإطار ذاته أعلنت وزارة الداخلية مؤخراً انتهاءها من إعداد مشروع «قانون عمالة الخدمة المساندة»، الذي يقوم على تنظيم وحماية حقوق العمالة المنزلية. وبشكل عام، فإن الإمارات تراعي خلال صياغتها هذه القوانين مواكبتها التطورات المستمرة في سوق العمل الوطنية وما تشهده من تدفق متزايد للعمالة الأجنبية، بالإضافة إلى مواكبتها المعايير العالمية.

وضمن التدابير التي تدخل في إطار حماية حقوق العمالة الوافدة عموماً، والعمالة المنزلية خصوصاً، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة مراكز الدعم الاجتماعي للعمالة، التي تتمثل مهامها في تنظيم حملات توعية ودورات تدريبية لهذه العمالة بشأن حقوقها وطبيعة الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها، وطرق الحماية منها، بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية وحملات توعية أيضاً لباقي مكونات المنظومة ذات الارتباط المباشر بالعمالة الوافدة والمنزلية، بما فيها من مكاتب استقدام وأرباب عمل، وكذلك الموظفين في إدارات الجنسية والإقامة والمنافذ والموانئ، لتزيدوهم بالمهارات حول كيفية التعامل مع الموضوعات المتعلقة بحماية العمالة الوافدة ورعايتها وصيانة حقوقها.

وعلى صعيد آخر، هناك العديد من مؤسسات النفع العام التي تتصدى لقضايا حماية حقوق العمالة الوافدة والمنزلية في الإمارات، مثل «مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال»، التي تتعاون مع المؤسسات المعنية بحقوق العمالة الداخلية أو الخارجية، للحيلولة دون انتهاك حقوق هذه العمالة في البلاد. وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق العمال، وبخاصة تلك الاتفاقيات التي تشرف عليها «منظمة العمل الدولية»، وذلك في إطار التزامها الشامل بحماية حقوق الإنسان، ورعايتها التامة لحقوق العمالة الوافدة على وجه الخصوص.

كثيراً ما عبّرت سفارات الدول المصدرة للعمالة ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، عن تقديرها لأوضاع حقوق العمالة الوافدة في الإمارات، وقد أكدت سفارة الهند مؤخراً، أن تدفق العمالة الهندية بأعداد كبيرة إلى الإمارات هو خير دليل على أنها تلقى المعاملة الحسنة فيها. وهذه الإشادات الدولية تفند الافتراءات الصادرة من بعض الجهات التي تتهم الإمارات بالإساءة إلى حقوق العمالة، والتي لا تستهدف سوى الإساءة إلى سمعة البلاد.

مظاهر استدامة النمو الاقتصادي في الإمارات

تتعدد الإشارات الإيجابية التي يبعث بها الاقتصاد الإماراتي في الوقت الحالي، من معدل نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن في المؤشرات النقدية والمالية وتزايد في حجم التجارة الخارجية والفائض الجاري وانتعاش في الأسواق المالية، فضلاً عن استقرار معدلات التضخم والبطالة، فيما يؤشر إلى أن الأوضاع الاقتصادية في الدولة تتجه إلى الأفضل بمرور الوقت، وتتجه إلى التعافي الكامل من تداعيات الأزمة المالية العالمية.



استقرار معدلات التضخم يعتبر أحد مظاهر الأداء الاقتصادي الإيجابي لدولة الإمارات العربية المتحدة في المرحلة الراهنة أيضاً، إذ تبقى هذه المعدلات بنحو 2%، وهو مستوى مطمئن، وذلك برغم ما مرت به الإمارات خلال السنوات الماضية من نمو وازدهار ونشاط متسارع في العديد من القطاعات، كقطاعات العقارات وأسواق السلع الاستهلاكية وأسواق التجزئة، بالإضافة إلى عودة المصارف إلى منح القروض، على رأسها القروض الشخصية، وبالتوازي مع كل ذلك استمرت مستويات الدخل في مختلف قطاعات الاقتصاد في التحسن النسبي، فأصبح المستهلكون أكثر قدرة على الإنفاق. وهذه المعطيات في مجملها كانت كفيلة بدفع معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة للغاية، وهو ما كان من شأنه تقليص فرص النمو بالاقتصاد الوطني، وخصوصاً أنه كان سيضيق هوامش الحركة المتاحة أمام الحكومة على تطبيق سياسات وبرامج التحفيز الاقتصادي، وهو ما لن تكون تداعياته مقصورة فقط على تراجع معدلات النمو، بل إنه كان سيلقي بظلاله على الاستثمار في المشروعات الكبرى وخدمات التعليم والصحة والبنى التحتية والمرافق، ومستويات المعيشة في الدولة بشكل عام.

تحدث «بنك ستاندرد تشارترد» في تقرير حديث له عن أداء اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، وتوقع أن يحقق هذا الاقتصاد نمواً يقدر بنحو 4.5% في ناتجه المحلي الإجمالي هذا العام، وأن يستمر في النمو بالوتيرة نفسها خلال العام المقبل، على أقل تقدير. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك تقديرات صادرة عن «وحدة الإيكونوميست إنتليجانس» ترجح أن ينمو الاقتصاد الوطني بمعدل يصل إلى 6% خلال العام الجاري.

وتعطي هذه المؤشرات انطباعاً بأن الاقتصاد الإماراتي يمتلك من المقدرات والفرص ما هو أفضل من تلك المقدرات والفرص المتوافرة لمعظم الاقتصادات حول العالم، وما يراه المتابع من مظاهر تباطؤ يصل إلى حد اقتراب معدلات النمو من الصفر في العديد من الاقتصادات الكبرى، في قارات أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك تباطؤ معدلات النمو في الاقتصادات الصاعدة، وعلى رأسها الاقتصاد الصيني، الذي يعول عليه كثيراً لتحفيز النمو الاقتصادي العالمي، والذي تراجع نموه خلال الفترة الأخيرة إلى أدنى مستوى له منذ نحو خمس سنوات.

التنوع الاقتصادي عنوان آخر من عناوين استقرار الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد استطاعت القطاعات غير النفطية في الدولة زيادة نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو الثلثين خلال السنوات الماضية، كما أنها تمكنت من اكتساب قدرات ذاتية على النمو بعيداً عن القطاع النفطي، ويلاحظ ذلك من خلال ارتفاع معدل نموها، إذ تشير معظم التقديرات، من بينها تقديرات وزارة الاقتصاد إلى أن نمو هذه القطاعات في الوقت الحالي يزيد على 5%، وهو أعلى من معدل نمو القطاع النفطي، وكذلك معدل نمو الاقتصاد الكلي. وقد بلغ معدل نمو التجارة الخارجية للإمارات عام 2013 نحو ستة أضعاف معدل نمو التجارة العالمية. وهذه المؤشرات ترجح استمرار تنامي دورها في استدامة النمو في الاقتصاد الوطني مستقبلاً.

الأبعاد الأمنية واللوجستية للمعارك الأخيرة مع «داعش» في العراق

أثارت الانكسارات الأخيرة التي مني بها تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في مناطق عدة من العراق تساؤلات محللين عن مدى الأهمية اللوجستية لهذه الانكسارات على مستقبل الصراع والمعارك مع «داعش».

مطار بغداد الدولي، وبحسب خبراء أمنيين، فإن هدف «داعش» المحلي يتركز على إغلاق المطار وتعطيل الملاحة الجوية والسيطرة على الطريق الدولي الذي يربط العاصمة بالأنبار، والعراق بكل من الأردن وسوريا.

وعلى صعيد غارات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، فإن ثمة غارات جوية قد أثرت إيجابياً في نتائج المعارك، ولاسيما في منطقة سنجار ذات الأغلبية الأيزيدية، التي انتهت بسيطرة البيشمركة عليها، لكنها، بحسب عسكريين، لن يكون لها تأثير على «داعش»، الذي يُقدَّر عدد مسلحيه بحسب تقرير للبنتاغون، صدر أمس الاثنين، ما بين 30 و40 ألف مسلح، ما لم يكن هناك تقدم مشاة بري، وتنسيق عملياتي، في وقت تشير تقارير إلى أن واشنطن بدأت بإرسال دعم بحجم كتيبة دبابات من نوع «أبرامز» والتحققت مؤخراً بمحافظة صلاح الدين شمال العراق التي يسيطر «داعش» على مناطق منها، والتي تعتبر طريقاً استراتيجياً مهماً يربط العاصمة بغداد بمحافظات شمال العراق، تزامن هذا مع تعهد وزير الدفاع العراقي، خالد العبيدي، ببناء قوة عسكرية قادرة على إنهاء الإرهاب في البلاد، وأن وزارته بصدد بناء قوة من النخبة العسكرية مهمتها إسناد القوات الأمنية الموجودة في ساحات القتال في الوقت الراهن.

لكن برلمانين يشككون بقدرة القوات المسلحة الحالية على القيام بدور حاسم ضد «داعش»، بسبب الفساد الكبير الذي ساد في دورة المالكي عبر المكتب الذي أسسه الأخير باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة، فضلاً عن صفقات الأسلحة الوهمية التي أبرمت في زمنه واختفاء 51 مليار دولار من الميزانية لحسابه.



بحسب بيانات رسمية، فإن تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» قد مني بهزيمتين عسكريتين في المعارك التي جرت في كل من منطقة سنجار (124 كيلومتراً غرب الموصل) الواقعة شمال غرب العراق المحاذية للحدود السورية، وأكثر من 12 قرية في محيطها، من قبل مسلحي كردستان العراق

«البيشمركة» بدعم جوي من قوات التحالف في معارك استغرقت خمسة أيام متواصلة وانتهت السبت الماضي، والمنطقة الثانية هي «جرف الصخر» شمال محافظة بابل، التي لا تبعد سوى 40 كيلومتراً عن مدينة كربلاء وتضم مرقدَي الحسين بن علي بن أبي طالب، وأخيه العباس، ويؤمها الشيعة في ذكرى العاشر من محرم، وذلك على أيدي مسلحي الميليشيات الشيعية بدعم حكومي، وهو أمر أكده رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، من المنطقة ذاتها، الأحد الماضي بقوله: «إن تحرير جرف الصخر سيقودنا إلى تحرير محافظة الأنبار»، فيما نجحت قوات حكومية بدعم قوات عشائرية سنية في تطهير 14 منطقة من المناطق الغربية من الرمادي من مسلحي «داعش».

لكن التطور العملياتي الأكثر أهمية اليوم، هو ما أفاد به بيان رسمي من شرطة الفلوجة 60 كيلومتراً غرب بغداد، يشير إلى أن مسلحي «داعش» بدأوا يحتشدون، أمس الإثنين بأعداد كبيرة وصفت بالتحشيد الأكبر لـ «داعش» قرب ناحية عامرية الفلوجة، بمحافظة الأنبار من خمسة محاور، مطالباً بدعم القوات الأمنية ومقاتلي العشائر؛ هناك بإرسال تعزيزات عسكرية، وفوج مدرع إلى الناحية؛ لتعزيز القوات الأمنية والعشائر، وبخاصة أن عامرية الفلوجة هي الهدف الاستراتيجي لـ «داعش»، كونها البوابة القريبة من السيطرة على حدود العاصمة بغداد من جهة

تنظيم داعش.. هل يستطيع المحافظة على بنيته المالية؟

يُنظر إلى تنظيم «داعش» على أنه أغنى تنظيم إرهابي في العالم؛ بسبب مصادر التمويل العديدة له، لكن التساؤل هو: هل يستطيع أن يحافظ على بنيته المالية طويلاً؟

ثم فهو لا يعتمد على الأموال العابرة للحدود بصورة رئيسية. وفي تصريحاته لمؤسسة «كارنجي للسلام الدولي» قال كوهين «بدلاً من ذلك فإن تنظيم الدولة الإسلامية يحصل على الغالبية العظمى من وارداته من خلال النشاطات الإرهابية والإجرامية». وقد فجرت المبالغ النقدية الكبيرة التي يتلقاها التنظيم لقاء الإفراج عما لديه من رهائن جدلاً كبيراً بشأن موقف السياسة الأمريكية ورفض دفع فدية لقاء الإفراج عن الرهائن الأمريكيين واشتد الجدل عقب الصور التي أظهرت عملية إعدام الرهائن بقطع رؤوسهم، كما يتلقى التنظيم تمويلات عبر التبرعات عن طريق الإنترنت، معتمداً في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، تلك الطريقة التي اعترف المسؤولون الأمريكيون بصعوبة اعتراضها. وكثفت الإدارة الأمريكية من جهودها لتعقب عمليات التهريب الإرهابية من خلال العقوبات، لكن ذلك لن يوقف تدفق الأموال على الجماعة الإرهابية، حسب تصريحات كوهين وإنما «إحباط قدرة التنظيم على جذب الأموال والمقاتلين».

وقال كوهين إن الطموحات الإقليمية لتنظيم «الدولة الإسلامية» تعتبر «عبئاً مالياً»، حيث يتصرف إرهابيو التنظيم على أنهم «يمثلون دولة حقيقية». ويجب على التنظيم إنفاق الأموال لاستقطاب المقاتلين، ويحاول توفير الخدمات الحكومية مثل الماء والكهرباء في المناطق التي يسيطر عليها. وتراهن الولايات المتحدة على أن التنظيم لن يتمكن من الحفاظ على بنيته المالية بانتظام. وقال كوهين «يجب ألا نخلط التمويل بالقوة المالية» وفي الوقت الذي يعتبر فيه تمويل التنظيم جيداً، فإن القوة الاقتصادية الكلية للتنظيم لا تعتمد فقط على دخله وإنما على نفقاته، والأهم منها هو قدرة التنظيم على تسخير موارده لأهداف عنفية.

في هذا السياق أشار روسيل بيرمان، محرر الشؤون السياسية في مجلة «ذا دبلوماسيات» في مقاله في المجلة إلى أن تنظيم «الدولة الإسلامية» يجني مليون دولار يومياً بفضل مبيعات النفط من المناطق التي استولى عليها خلال الحرب التي يخوضها في سوريا والعراق، وتمكن التنظيم من جمع 20 مليون دولار هذا العام من خلال دفع الفديات فقط، إضافة إلى المبالغ النقدية التي استولى عليها في المدن والقرى السورية والعراقية التي يسيطر عليها، والتبرعات من جانب المتعاطفين مع التنظيم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ومصدر كل هذه التقديرات وزارة الخزانة الأمريكية التي تقوم بتسليط الضوء على جهودها الواسعة في قطع التمويلات عن التنظيم كجزء من حرب أوسع ضد التنظيم. وأوضح مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية ديفيد كوهين، أن جهود تعقب التمويلات المالية لتنظيم «الدولة الإسلامية» تعتبر أصعب من جهود مشابهة ضد تنظيم «القاعدة». وأوضح كوهين أن هناك دلائل تشير إلى أن الحملة الجوية المتواصلة التي تقودها الولايات المتحدة ضد التنظيم في سوريا والعراق بدأت «بتقليص قدرة التنظيم» على الاستفادة من عائدات النفط المهرب.

ونقل الكاتب عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية اعترافهم سابقاً بأن تنظيم «الدولة الإسلامية» أغنى تنظيم إرهابي واجهته الولايات المتحدة. ومن ناحية أساسية، فإن التنظيم يختلف عن تنظيم «القاعدة» بأنه لا يعمل بالسر، وتمكن من الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي، وحقول نفطية، وقام بنهب القرى والمدن المحلية، وعلى العكس من تنظيم «القاعدة» فقد حصل التنظيم على مبالغ صغيرة نسبياً من خلال التبرعات ومن



كاتب: يجب على الولايات المتحدة الاعتراف بالهند كدولة كبرى

أوضح دوغ بانداو، الباحث في «معهد كاتو» في مقاله في صحيفة «هافنغتون بوست» الأمريكية أنه بعد تحرير الاقتصاد والانضمام إلى «النادي النووي»، بدأت الهند تسير على خطى جمهورية الصين الشعبية كي تأخذ مكانتها الكبرى العالمية، لكن عقب هذه الحماسة ضعفت الإصلاحات الاقتصادية، وتباطأ النمو الاقتصادي، واندلع الصراع مع باكستان وتراجعت الهند نحو اتباع أساليبها القديمة.



بوش بصدمة كبيرة لباكستان، كما أن بناء علاقات وثيقة مع أمريكا سيساعد نيودلهي على ثني واشنطن عن التشبث بعلاقاتها المتينة مع باكستان. وتسعى الهند على المدى الطويل إلى تطوير ثقلها الدولي لمواجهة الصين برغم تعاونهما الاقتصادي. وتتفوق بكين على نيودلهي بمعايير القوة الاقتصادية والعسكرية، لكن نيودلهي تبرهن على أن الهند لها أهميتها، وخاصة في المجال الاقتصادي.

وأشار الكاتب إلى أن رئيس الوزراء الهندي مودي زار اليابان، الدولة الصناعية الثرية؛ لتعزيز العلاقات الثنائية ومنافسة الصين على المستوى الدولي.

ودعا الكاتب إدارة أوباما إلى ضرورة الاعتراف بأهمية الهند حالياً ومستقبلاً، خاصة إذا ما أقدم مودي على إزالة العوائق أمام رجال الأعمال والاستثمارات الخارجية، وأخذ بيد الهند نحو الدولة العالمية الكبرى، ومن ثم سيكون القرن الحادي والعشرون هو القرن الآسيوي بمساعدة رئيسية من الولايات المتحدة، وتغلّب الولايات المتحدة والهند على خلافتهما السابقة.

وأضاف الكاتب أنه في السادس والعشرين من مايو الماضي حقق «حزب بهاراتيا جاناتا» فوزاً على «حزب المؤتمر الهندي» وأصبح ناريندرا مودي رئيساً للوزراء. وبدأ مودي التركيز على مستقبل الهند وإصلاح الاقتصاد الضعيف. وحتى اللحظة فقد أثبتت إدارته أنها برجماتية وعملية. وكانت زيارته للولايات المتحدة مؤخراً فرصة لاستعادة العلاقات الثنائية، وسبق أن قدمت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الأب دفعة قوية لهذه العلاقات بقبولها تطوير نيودلهي للأسلحة النووية على النقيض من إدارة كلينتون التي فرضت عقوبات اقتصادية عليها، لكن التقدم الذي تم إحرازه في مسار العلاقات الثنائية خلال الإدارة الأمريكية الحالية يعتبر قليلاً، برغم جولة الحوار الاستراتيجي الأمريكي - الهندي الأخيرة عام 2010، حيث زادت الخلافات بشأن السياسة التجارية والالتزامات ضد الدبلوماسية الهندية في الولايات المتحدة، من حدة الخلافات بين الحكومتين الأمريكية والهندية.

ويقول الكاتب إنه بالنظر إلى معدل دخل الفرد، فقد جاءت الهند في المرتبة ما بين 130 و140 بين دول العالم، ويأمل مودي بتوسيع العلاقات التجارية للهند إلى دول آسيا التي أصبحت على نحو متزايد مركز الثقل الاقتصادي في العالم، لكن الولايات المتحدة تظل أهم دولة تتمتع بأغنى وأكثر الاقتصادات العالمية تعقيداً. وأكد الكاتب أن التطوير الاقتصادي يأتي في مقدمة الأولويات بالنسبة إلى مودي.

ومن الناحية الجيوسياسية، فإن الهند لم تلعب بعد دورها العالمي برغم توجهات السياسة الخارجية الطموحة لرئيس الوزراء الجديد. أما باكستان فإنها تعتبر على الدوام العدو الخارجي للهند، وترتبط بعلاقات تاريخية وحالية مع الولايات المتحدة الأمريكية متعلقة بالحرب في أفغانستان ضد حركة «طالبان» وتنظيم «القاعدة». وقد تسببت العلاقات الأمريكية - الهندية الدافئة في عهد

وزير: عُمان قد تخفض الدعم العام المقبل

تعديل أوضاعها المالية. وسألت وكالة «رويترز» للأنباء البلوشي، يوم السبت الماضي، عن احتمال خفض الدعم في العام المقبل، فأجاب أن هذا التوقيت محتمل، ولاسيما مع انخفاض أسعار النفط، وأبدى اعتقاده بأن المواطنين أكثر قبولاً وتفهماً للوضع الحالي، مضيفاً أنهم يدركون أن استغلال الثروة النفطية يشوبه إفراط وإهدار. وأضاف البلوشي أنه سيجري إصلاح نظام الدعم تدريجياً؛ لضمان ألا يتضرر مستحقوه، لكنه لم يذكر تفاصيل عن السلع التي سيشملها الإصلاح.



رجح درويش البلوشي، وزير الشؤون المالية في سلطنة عُمان أن تشرع حكومة بلاده في خفض الدعم جزئياً العام المقبل، مع انخفاض أسعار النفط العالمية، ما يضغط على الوضع المالي للدولة، إذ يفترض مشروع الموازنة لعام 2014 أن تواجه السلطنة عجزاً عند سعر 85 دولاراً لبرميل النفط في المتوسط، وبرغم أن السعر كان أعلى كثيراً من هذا الرقم معظم فترات العام لكنه انخفض في الأشهر الأخيرة. وتدرس السلطنة سبل إصلاح نظام الدعم من أجل

السعودية: اعتماد تراخيص العمل من المنزل قريباً



توقع رئيس مجلس الغرف السعودية، الدكتور عبدالرحمن الزامل، أن يتم اعتماد تراخيص العمل من المنزل قريباً، لافتاً النظر إلى أن فريق العمل توصل إلى آليات مقترحة لتسهيل عملية التراخيص للعمل من المنزل، بحيث يشمل الترخيص على 85 نشاطاً تجارياً بالتعاون مع ثماني جهات حكومية. وتتضمن النشاطات التي يسمح لها بتراخيص العمل من المنزل، أعمالاً، مثل: صناعة الملابس الجاهزة، والمنتجات اليدوية والحرفية، والتصميم الداخلي، والاستشارات بأنواعها وصيانة المعدات والأجهزة الإلكترونية ورياض الأطفال، ودروس التقوية، وغيرها. وأوضح أن الجهات الحكومية الثماني التي أسهمت في وضع الضوابط والشروط لإصدار التراخيص تتمثل في وزارات: «التجارة، والشؤون البلدية، والتربية والتعليم، والشؤون الاجتماعية، والثقافة والإعلام»، إلى جانب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والهيئة العامة للسياحة والآثار، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. وقال الزامل: «انتهاء فريق العمل من وضع آليات مقترحة لتسهيل عملية التراخيص للعمل من المنزل تضمنت حث الجهات الحكومية لتسهيل إجراءات التراخيص للعمل من المنزل كل حسب الاختصاص».

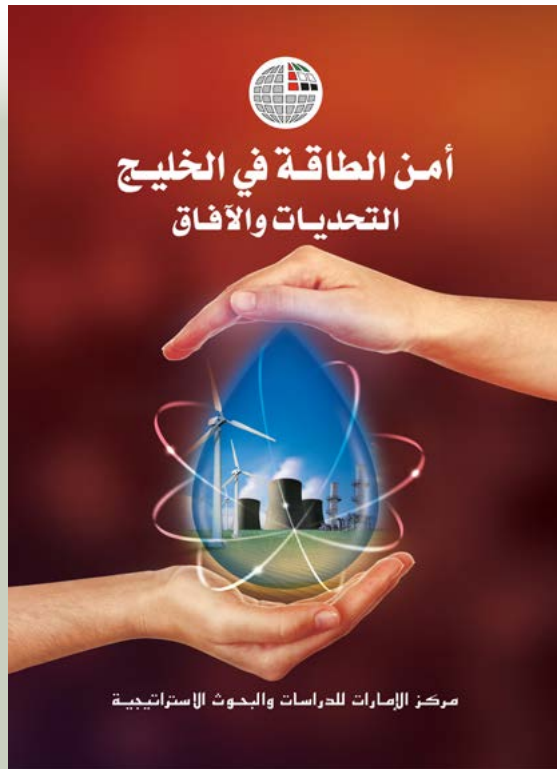
إخفاق 25 بنكاً أوروبياً في اختبارات التحمل



قال البنك المركزي الأوروبي إن 25 بنكاً من بين أكبر 130 بنكاً في منطقة اليورو أخفقت في اختبار مهم للسلامة المصرفية وأنهت العام الماضي بنقص في رأس

المال الإجمالي قدره 25 مليار يورو. وعالج نحو عشرة من تلك البنوك الفجوة بالفعل عن طريق جمع 15 مليار دولار منذ مطلع العام الحالي. وبحسب السلطة المصرفية الأوروبية، التي نسقت الجولة الرابعة من اختبارات التحمل مع البنك المركزي، فإن القطاع المالي الإيطالي يواجه أكبر التحديات، حيث فشلت تسعة من بنوكه في الاختبار. وشملت قائمة البنوك المخففة ثلاثة بنوك يونانية وثلاثة من قبرص واثنين من بلجيكا وسلوفينيا وبنكاً واحداً من فرنسا وألمانيا والنمسا وإيرلندا والبرتغال. وأمضى البنك العام الماضي في مراجعة أصول البنوك الرئيسية وإخضاعها لاختبارات تحمل صارمة لتشخيص أي مشاكل قبل تولي الإشراف على القطاع من الرابع من نوفمبر المقبل، وتُعطى علامة النجاح للبنوك التي تملك سيولة عالية الجودة، لا تقل عن 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

أمن الطاقة في الخليج: التحديات والآفاق



تأليف: مجموعة باحثين
تاريخ النشر: 2010

احتياجات العالم النفطية، وتنتج من النفط نحو خمس الإنتاج العالمي منه، فإن الاستثمارات التي سبق أن وظفت في برامج تطوير العلوم والتكنولوجيا فيها، لم تكن لتتناسب وما تمثله من أهمية، بالنسبة إلى الاقتصادات الوطنية.

وبحسب محمد السهلاوي، فإن ثمة عوامل محلية أخرى، ما انفكت تولّد آثاراً مضادة في أسواق الطاقة وأمن منطقة الخليج في آن واحد؛ ومن بينها: «غياب الديمقراطية الحقّ، وتفشي الفساد، وافتقار أسواق العمل إلى الضوابط والقيود التنظيمية»، وهو يرى أن مشكلات من هذا النوع، من شأنها: إيجاد العقبات أمام أي إصلاحات اقتصادية وإدارية، والتأثير سلباً في أمن الطاقة. ويقدم أنس الحجّي عرضاً آخر لأهمية مبدأ الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة، وهو الذي يصفه بـ«مفتاح أمن الطاقة لأي دولة كانت»، وعلى الرغم من اعتقاده بأن مبدأ الاستقلالية في ميدان الطاقة، يمكن أن يعزز بعض جوانب أمنها، فإنه - أي هذا المبدأ - لا يقي هذه الدولة، أو تلك، من الصدمات المحتملة الوقوع في هذا

انطلاقاً من الاهتمام البالغ الذي ما انفكت مسألة أمن الطاقة تحظى به من دول العالم قاطبة، فقد باتت تحتل موقع الصدارة على أجندة العمل العالمية؛ ومن هنا، فإن الموضوع الذي لا ينقطع حضوره في فصول هذا الكتاب جميعاً، هو التغيرات الدرامامية التي شهدتها محاولات استشراف مفهوم أمن الطاقة، وإيجاد تعريف له.

وكانت وجهات نظر البلدان المستهلكة، قد نالت في الماضي الكثير من الاهتمام والتركيز، في حين لم تنل الهموم لدى منتجي الطاقة وهواجسهم، ممن تتم حماية مصالحهم على نحو مماثل إلا الشيء اليسير منهما؛ بضمان «أمن الإمدادات»؛ وفي هذا الشأن، يسلط خوزيه بوتيلو دي فاسكونسيلوس، الضوء على هذه الحقيقة، ويشدد على التزام منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، تعهداً بضخ النفط إلى الدول المستهلكة له بكفاءة وفعالية، مع مراعاة البعد الاقتصادي لهذا التعهد، كما أن الدول الأعضاء في المنظمة - والحديث ما يزال لفاسكونسيلوس - إنما تتوخى في سعيها لبيع النفط والغاز: تعزيز برامجها ومشروعاتها التنموية، وتحسين مستويات المعيشة في الدول المنتجة؛ فالثروات «الهيدروكربونية تُعد المصدر الرئيسي لمدخولاتنا، بل إنها تدر علينا في بعض الأحيان ما يزيد على 90% من عائدات إجمالي صادراتنا... ومن ثم، فنحن لما نزل بعد، ثابتين في عزمنا على الوفاء بتعهدنا بالمحافظة على أمن الإمدادات».

وإذا كان واقع الحال يقول: إن الدول المنتجة للنفط، والمستهلكة له، تتشارك في طائفة واسعة من المصالح التي تدفع بها جميعاً إلى تقوية دعائم أمن الطاقة، فإن على عيساوي، يعيد إلى ذاكرتنا اعتقاد المنتجين بأنهم أكثر هشاشة وعرضة للأذى بكثير، أمام تقلب أسواق النفط العالمية واضطرابها، وفي إطار معالجة هذه المشكلة، فإن أول خيارات الدول الخليجية المنتجة وأشدّها وضوحاً - في تقديره - هو توجه حكومات دول مجلس التعاون لحصد ريعها من مجمل العملية الإنتاجية، لا الاكتفاء بالصادرات النفطية فحسب؛ وهو الأمر الذي قد يلزمها إعادة تقويم سياساتها الحالية الخاصة بتسعير النفط، وضمان انسجامها والظروف السائدة.

ويكشف رياض حمزة، النقاب عن موطن ضعف آخر، يفرض نفسه بقوة على منطقة الخليج العربي؛ ففي منطقة كهذه، وهي التي تمتلك دولها مجتمعة ما يفوق 40% من

الميدان؛ ولذا فإن البلدان المستهلكة لن تتمكن من تقوية أمنها في مجال الطاقة، إلا من خلال ما يصفه الكاتب بـ «أمن الطاقة المتبادل»؛ وهو - من ثم - يعرف أمن الطاقة بأنه «توافر إمدادات الطاقة بصورة ثابتة وشكل مطّرد، بحيث يضمن تحقق النمو الاقتصادي في الدول المنتجة والدول المستهلكة معاً بأقل تكلفة من الناحية الاجتماعية، وبأدنى حد من تذبذب الأسعار»؛ وتأسيساً على أنموذج «نجم الطاقة» الذي استنبطه الباحث، فإن المستهلكين قادرين على تحقيق أمن الطاقة، عن طريق تنويع مصادرها وواراداتها وصادراتها، أما بالنسبة إلى المنتجين، فسيكون عليهم تنويع مصادر مدخولاتهم، وتقليل الاعتماد على صادراتهم من موارد الطاقة. ووصولاً إلى ما يعزز استقرار الأسعار وثباتها، فإن الاستشراف الذي أجراه فنسنت لاورمان، للهوة الفاصلة بين منتجي مصادر الطاقة ومستهلكيها، قد تمخض عن أنموذج تُصاغ، وفقه، آلية لـ «ضبط الأسعار»، يقوم المنتجون والمستهلكون فيه معاً على إدارتها، وفي تقديره: أن آلية كهذه يمكنها بصورة عامة، إبقاء الأسعار في حالة استقرار نسبي، وعند مستويات معقولة، ويفترض الباحث أن الأساس المثالي الذي تبني عليه هذه الآلية، يمكن أن يتخذ شكل معاهدة، تُعقد بين الدول الأعضاء، في كل من: منظمة «أوبك»، ووكالة الطاقة الدولية، ومجموعة العشرين الكبار (G-20)؛ بغية إقامة ما يمكن تسميته «الوكالة الدولية للنفط»؛ وفق هيكل إداري يماثل ذلك الذي تطبقه وكالة الطاقة الدولية. ويقف نوداري سيمونيا، مدافعاً عن الحاجة إلى وضع ضوابط أشد فاعلية وأكثر تأثيراً، ويوجّه انتقاداته للغرب؛ بسبب عجزه عن تقبل فكرة إيجاد حل «عادل» و«يحقق المنفعة المتبادلة»؛ للتعاون في مجال الطاقة بين المصدّرين والمستوردين.

ويشدد هشام الخطيب - بحكم الواقع الذي نعيشه - على ضرورة معاينة مسألة أمن الطاقة اليوم، عبر سياق أوسع نطاقاً، يضم «مجموعة أكثر تنوعاً من أشكال الطاقة ومقاديرها، مع مراعاة الحاجة إلى التصدي للتحديات البيئية، وكل هذا يجب تحقيقه؛ اعتماداً على موازنات عامة محدودة الموارد»؛ ويخلص إلى أن هذه المسألة، باتت تتداخل ومنظومات إدارة قضايا الطاقة والبيئة في آن واحد. وفي الاتجاه ذاته، تقدم ليلي بينالي استشارياً للتركيبة المحتملة مستقبلاً لمزيج الطاقة في منطقة الخليج؛ فتقول: إن مسألة تنويع مصادر مكونات مزيج الوقود باتت، لأسباب عدة، تحتل مستوى مرتبة أعلى فأعلى على أجندات عمل الكثير من الحكومات؛ ومن هذه الأسباب تورد الباحثة: القيود التي قد تفرض على إمدادات الوقود، والهواجس البيئية، والأوضاع الجيو-سياسية القائمة، وأما من الناحية النظرية، فإن البدائل الرئيسية للموارد الهيدروكربونية، (وهي التي تضعها دول المنطقة في حساباتها)، كما تراها، هي: الفحم، ومصادر الطاقة المتجددة، والطاقة النووية (على المدى البعيد)، بيد أن الغاز الطبيعي - في تقديرها - سيكون على الأرجح، الوقود المفضل مستقبلاً؛ لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الخليج.

الميدان؛ ولذا فإن البلدان المستهلكة لن تتمكن من تقوية أمنها في مجال الطاقة، إلا من خلال ما يصفه الكاتب بـ «أمن الطاقة المتبادل»؛ وهو - من ثم - يعرف أمن الطاقة بأنه «توافر إمدادات الطاقة بصورة ثابتة وشكل مطّرد، بحيث يضمن تحقق النمو الاقتصادي في الدول المنتجة والدول المستهلكة معاً بأقل تكلفة من الناحية الاجتماعية، وبأدنى حد من تذبذب الأسعار»؛ وتأسيساً على أنموذج «نجم الطاقة» الذي استنبطه الباحث، فإن المستهلكين قادرين على تحقيق أمن الطاقة، عن طريق تنويع مصادرها وواراداتها وصادراتها، أما بالنسبة إلى المنتجين، فسيكون عليهم تنويع مصادر مدخولاتهم، وتقليل الاعتماد على صادراتهم من موارد الطاقة. ووصولاً إلى ما يعزز استقرار الأسعار وثباتها، فإن الاستشراف الذي أجراه فنسنت لاورمان، للهوة الفاصلة بين منتجي مصادر الطاقة ومستهلكيها، قد تمخض عن أنموذج تُصاغ، وفقه، آلية لـ «ضبط الأسعار»، يقوم المنتجون والمستهلكون فيه معاً على إدارتها، وفي تقديره: أن آلية كهذه يمكنها بصورة عامة، إبقاء الأسعار في حالة استقرار نسبي، وعند مستويات معقولة، ويفترض الباحث أن الأساس المثالي الذي تبني عليه هذه الآلية، يمكن أن يتخذ شكل معاهدة، تُعقد بين الدول الأعضاء، في كل من: منظمة «أوبك»، ووكالة الطاقة الدولية، ومجموعة العشرين الكبار (G-20)؛ بغية إقامة ما يمكن تسميته «الوكالة الدولية للنفط»؛ وفق هيكل إداري يماثل ذلك الذي تطبقه وكالة الطاقة الدولية. ويقف نوداري سيمونيا، مدافعاً عن الحاجة إلى وضع ضوابط أشد فاعلية وأكثر تأثيراً، ويوجّه انتقاداته للغرب؛ بسبب عجزه عن تقبل فكرة إيجاد حل «عادل» و«يحقق المنفعة المتبادلة»؛ للتعاون في مجال الطاقة بين المصدّرين والمستوردين.

وعلى صعيد الطلب، يحذّر رعد القادري، من أن مزيجاً من عوامل عدة، يمكنه أن يسبب انكماش معدلات الطلب الآخذة في التصاعد على الموارد الهيدروكربونية؛ ومن بين هذه العوامل، التي يراها: استمرار تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي عالمياً، وارتفاع الأسعار، وتعاضم مشاعر القلق حيال الآثار البيئية الناجمة عن انبعاثات غازات الكربون، وتسارع التطورات والإنجازات التقنية على نحو فاق التوقعات.

وفي تقدير فيليب أندروز-سييد: أن أي نجاح تحقّقه منطقة الشرق الأوسط، في وضع نظام لضخ شحنات متزايدة من صادرات النفط إلى قارة آسيا، سيشكل عنصراً حاسماً، يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دول هذه